

تقدير
استراتيجي

٢٠٢٤

٢٨ كانون الأول

السياسات التركيبية في ظل المتغيرات السورية

د. هدم رزق



مركز أبحاث للدراسات والبحوث
بيروت - بفسا

مناجاة

تقدير استشارافي: السياساتُ التركيبيَّةُ في ظلِّ المتغيِّراتِ السَّوريَّةِ
-د. هدى رزق-

■ الآراء المطروحة لا تعبر عن رأي المركز بالضرورة ■

©جميع الحقوق محفوظة للمركز

السياسات التركية في ظل المتغيرات السورية

د. هدى رزق

أستاذة وباحثة في علم الاجتماع السياسي - متخصصة في الشأن التركي.

مع تغيير النظام في سوريا، قد يتوقع السوريون مستقبلاً حراً وتعددياً، لكنهم في الوقت عينه قد يُضطرون إلى النضال مع القادمين الجدد لتحقيق ذلك. الاحتفال بانتهاء النظام السوري لا يشير تلقائياً إلى السلام والاستقرار في البلاد. بل على العكس من ذلك، بمجرد أن تهدأ نشوة الانتصار قصيرة الأمد، سوف تواجه (سوريا ما بعد الأسد) شبكةً معقدةً من التحديات: صراعات القوة بين الفصائل المختلفة وإعادة بناء البنية الأساسية والجهود الرامية إلى تحقيق الإجماع السياسي والمنافسة بين الجهات الفاعلة الدولية. تشكيل مستقبل سوريا سوف يتطلب بذل جهود أكثر تعقيداً وشمولاً. وفي هذه العملية، سوف يكون تأسيس جيش وطني موحد، وضمان انتقال سياسي عادل ودمج الجماعات المسلحة في سورية تحدياً هائلاً، وهذا ليس مجرد مشروع عسكري فحسب، بل يتطلب إجماعاً سياسياً واجتماعياً عميقاً لبناء هيكل يمكن للجماعات المسلحة والمجتمعات العرقية والدينية المتنوعة

أن تتعاش فيه؛ فلم يستغرق الأمر وقتًا طويلاً قبل أن يخرج إلى الشوارع المسيحيون والعلويون وكذلك النساء ممن تعرضوا للمضايقات والعنف. وبينما يجري البحث في إنشاء (سوريا الجديدة) لن يكون للسوريين فيها سوى كلمة محدودة، ويمكن القول في الوقت الحالي أن الفائزين هما: تركيا تحت حكم الرئيس (رجب طيب أردوغان) و«إسرائيل» تحت حكم (بنيامين نتينياهو). أدى الرئيس التركي (أردوغان) خدمةً لـ«إسرائيل» بتحقيق هدفها المتمثل في «الحد من نفوذ إيران»، أما (أردوغان) على المستوى الشخصي فهو عبّر عن شعوره بالسعادة برؤية «العلم السوري الحر» و«علم النجمة والهلال جنباً إلى جنب في (حلب ودمشق وحماة وحمص ودرعا ومنبج) إلا أن اهتمامات تركيا و«إسرائيل» سوف تختلف من الآن وصاعداً، حيث سيصبحان متنافسين.

سياسةُ «إسرائيل» في سوريا

تعمل «إسرائيل» على إنشاء مراكز لزيادة التواصل مع الوجهاء المحليين في المناطق المحتلة. ويعد المركز الذي تم افتتاحه في مبنى البلدية بمدينة البعث في منطقة القنيطرة أحد هذه المراكز، وهي تفرض نفسها كسلطة الأمر الواقع، فتبلغ الناس ما إذا كان بإمكانهم الذهاب إلى حقولهم أم لا. ويُفرض حظر التجول بالتزامن مع إجراءات إعداد البنية التحتية المادية للاحتلال

وتجريف بعض المباني وتدمير المزارع الصغيرة وإقامة السدود وتركيب كاميرات المراقبة وأجهزة التجسس والاتصالات، وبحسب صحيفة «ديعوت أحرنون»، فإنَّ «الجيش الإسرائيلي» يستعد لبقاءٍ طويل. يعمل «الجيش الإسرائيلي» -في هذا السياق- على قاعدتين رئيسيتين في الجانب السوري. إنه يبني مراكز الشرطة ويفتح طرقاً جديدة على الجانب السوري من جبل الشيخ (الذي هو بأكمله تابع لسورية حسب قرارات الأمم المتحدة). وتنقل «إسرائيل» أطناناً من مواد البناء والمعدات العسكرية والمدنية إلى المواقع العسكرية في القمة لتعزيز سيطرتها على المنطقة المطلة على دمشق، ولا يبدو أنها ستغادر الأماكن التي استولت عليها في (جبل الشيخ والقنيطرة وريف دمشق وريف درعا) وهكذا تعتقد أنه يمكنها التفاوض على مرتفعات الجولان، التي احتلتها في العام ١٩٦٧، واثقةً من أنها يمكن أن تبقى في الأماكن التي دخلتها.

طالما كان (جبل الشيخ وحوض اليرموك وينايع المياه العذبة) جزءاً من خطط «إسرائيل» التي تحققت اليوم. التي قد تسعى إلى التفاوض مع الدروز وتسعى إلى ضم السويداء، لذلك توجه الزعيم الدرزي اللبناني (وليد جنبلاط) إلى أنقرة بعد دمشق سعياً إلى وساطةٍ تركية لعرقلة الحكم الذاتي الذي تسعى إليه «إسرائيل» ومنع التحركات الاستفزازية التي تقوم بها. من المؤكد أنَّ «إسرائيل» تشعر بالامتنان للشثائي (الجولاني) و(أردوغان)، لكنها

في الوقت عينه تريد جارةً (بلا عظام). وهي ترسم الحدود مقدماً من خلال الاحتلال والتهديدات. هكذا، تعلن إلى أي مدى ستسمح لـ(سوريا الجديدة) التمتع بالقوة، فهي جاثمة اليوم على قلب سوريا، في الوقت الذي يزداد عدد مؤيدي مهاجمة إيران في «إسرائيل».

تُرْكِيَا وَطُمُوحَاتِهَا إِلَى أَيْنَ؟

ما يهم تركيا بدايةً، هو إعطاء الشرعية الدولية للإدارة الجديدة، هذه الخطوة الأولى والأصعب؛ حيث تفتقر (هيئة تحرير الشام) إلى المعرفة والخبرة والموظفين اللازمين لإعادة بناء البلاد، لذلك، أهم مشاريع أنقرة الانخراط في تأسيس الجيش والشرطة والمخابرات والقضاء والمالية والمؤسسات الاقتصادية والإدارة المحلية، وهو ما تسميه أنقرة (نقل الخبرة).

لكن يبقى الأهم هو التعامل مع الجماعات المسلحة، خاصة تلك المدعومة من تركيا، والإيعاز إليها بحل نفسها والانضمام إلى الجيش السوري الجديد، في هذا الصدد قد تتخذ الولايات المتحدة خطوات كإزالة (هيئة تحرير الشام) من قائمة الإرهاب ورفع العقوبات عن قادة الجيش الوطني السوري. لكن قد تأتي مثل هذه الخطوات بشروط مسبقة، كالحد من تدخل دمشق في المناطق التي يسيطر عليها (حزب الاتحاد الديمقراطي وقوات سورية الديمقراطية)؛ حيث إن جمع جماعات مثل: (هيئة تحرير الشام

وحزب الاتحاد الديمقراطي والجيش الوطني السوري) تحت مظلة واحدة أمر بالغ الأهمية بالنسبة لواشنطن، كما أنه يشكل تحدياً كبيراً؛ فحزب الاتحاد الديمقراطي) يخشى فقدان هيمنته في المناطق التي يسيطر عليها إذا تم نزع سلاحه، ويسعى إلى الحد من تأثير تركيا في كوباني (عين العرب). وبالمثل، تواجه الجماعات المدعومة من الولايات المتحدة في الجنوب مخاطر مماثلة. إضافة إلى أن هناك الآلاف من المقاتلين الأجانب، بما في ذلك الأوزبك والأويغور والأفغان والشيشان. الذين لا يعرفون بالضبط ما الدور الذي سيلعبونه في (سوريا الجديدة)؟ وهل سيؤدي منحهم الجنسية أو دمجهم في الجيش الوطني إلى إثارة الاستياء بين السوريين؟

يتجاوز اضطلاع تركيا بأمن الحدود وإدارة أزمة اللاجئين إلى أدوار تتجاوز قدرتها على إدارة الشؤون الداخلية السورية بما قد لا يخدم مصالحها؛ فهي تستضيف بالفعل أكثر من أربعة ملايين لاجئ سوري، معظمهم ليس لديهم نية للعودة. ويمكن أن يؤدي ميل المجتمع الدولي إلى تفويضها الجزء الأعظم من المسؤولية في تنظيم سوريا إلى مزيد من الشروط التي ستثقل كاهل الاقتصاد التركي المتضخم، وخاصة مع تحفظ الدول العربية والغرب، مما قد يزيد الضغوط على أنقرة. كما أن أي زلة في فرض الاستقرار من شأنها أن تفرض عبئاً غير متناسب عليها، سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي.

تُرْكِيَا وَالْعَلَاقَة مَعَ الْإِدَارَة الْأَمْرِيكِيَّة

الولايات المتحدة بشقيها: الديمقراطي والجمهوري، تريد إرساء النظام الجديد بطريقة تضمن أمن «إسرائيل» وهي تمنح «إسرائيل» الحق في تدمير جميع الأصول العسكرية السورية وتوسيع الاحتلال، ضاربةً عرض الحائط بكل المواثيق والقوانين الدولية، ومع تولي ترامب الرئاسة، ستعمل «تل أبيب» لضم المناطق التي وصلت إليها؛ ففريق (ترامب) يؤيد كل ما تفعله «إسرائيل»، بما في ذلك الإبادة الجماعية والإرهاب والاختيالات والتفجيرات والاحتلال. أما (أردوغان) فهو واثق أيضاً في أن (ترامب) سيبارك وجوده ويدعمه في سوريا.

يعزو (مايكل فالترز)، مستشار ترامب للأمن القومي، التغييرات الجذرية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط إلى «العدوان الإسرائيلي». وبينما يقول إنهم سيقربون أمن «إسرائيل» عن كثب، فإنه يعتقد أن الولايات المتحدة ليست بحاجة للذهاب إلى الميدان في سوريا. فهو يؤكد أنه قد تم تسليم سوريا إلى أعداء لدودين لإيران وحزب الله، أي (هيئة تحرير الشام)، وطالما أنهم لا يهددون «إسرائيل»، فلا مشكلة.

(والترز) يقول: «إنَّ المكان الذي تخليه إيران يجب أن يملأه الأكراد، وقد يتم ضم قوات سوريا الديمقراطية إلى النظام ويمكنهم العمل كحراس لمراقبة تطبيق (هيئة تحرير الشام) للشروط الأمريكية، تكثفت المحادثات المباشرة

بين (قوات سورية الديمقراطية) و (هيئة تحرير الشام) والمحادثات غير المباشرة بين (قوات سوريا الديمقراطية) وتركيا، في حين انتقلت أيضاً جهود الوحدة بين الأكراد إلى أربيل. أما قائد (سوريا الديمقراطية) (مظلوم عبدي) فهو عقد اجتماعات مع زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني (مسعود بارزاني) ورئيس إدارة كردستان (نجيرفان بارزاني). ويجري البحث عن طرق لإزالة كوادر حزب العمال الكردستاني من سوريا ودمج (قوات سوريا الديمقراطية) في النظام الجديد بوساطة أمريكية.

يعتمد هذا الحل المحتمل على مدى قبول أنقرة، التي لديها إستراتيجية تتمثل في ضرورة تصفية (قوات سوريا الديمقراطية)، وإزالة قيادتها من البلاد وعدم السماح بأي شكل من أشكال الحكم الذاتي، مع التأكيد على ضرورة الاندماج في الجيش الجديد، وضرورة عمل الأمريكيين على اندماجهم في الجيش الجديد. وبحث كيفية حماية (قوات سوريا الديمقراطية)، وبحث كيفية انتقال الأكراد من الحكم الذاتي إلى النظام الجديد، يعتمد على مدى استيعاب (أردوغان) للسيناريو الذي يمكن أن يُطلق عليه (إعادة ضبط خالٍ من الصراع).

مُسْتَقْبَلُ التَّعَاوُنِ التُّرْكِيِّ - العَرَبِيِّ

هل هناك أسس لقيام تعاونٍ عربي - تركي في سوريا؟ تعتبر بعض الدول

العربية أن إسقاط النظام السوري بالطريقة التي تمت بها، انقلاباً تركياً على مسار سياسي كانت تقوده الإمارات العربية المتحدة، وكان يهدف إلى إخراج الرئيس السابق (بشار الأسد) ضمن مهلة تتراوح من ستة إلى تسعة أشهر، وهي تعتبر أن اجتماعات العقبة بمخرجاتها قد مثلت بدورها انقلاباً على هذا الانقلاب، لا شك أن للعرب هوажسهم تجاه ما حصل في سوريا، سيّما وإن تركيا ساهمت في ثورات الربيع العربي ودعمت الإسلام السياسي، فمن الصعوبة بمكان قبول العرب بفصيل إسلامي جهادي حاكماً لدمشق، وبالرغم من محاولة (الجولاني/الشرع) إعادة تقديم حالته السياسية بأنها ليست تهديداً للعرب أو للداخل السوري (أي للأقليات)، فالعرب يراقبون بحذر، وهم أكثر ما يكونون بحاجة إلى «سوريا مستقرّة».

كانت زيارة الوفد السعودي إلى دمشق رسالة إيجابية من دون تقديم اعتراف غير مشروط، أما الإمارات ومصر فهما الأكثر حذراً، ويتساءل العرب حول ما إذا تعلمت تركيا الدرس من سياستها السابقة عندما تخلت عن استضافتها للإخوان المسلمين على أراضيها، وهم يؤكدون أن سوريا ليست ليبيا. رسائل تركيا للعرب تؤكد أن الاستقرار وإعادة الإعمار في سوريا لا يمكن أن يتحققا من دون شراكة عربية فاعلة للسعودية والإمارات والأردن وقطر. أما تركيا التي ساندت (الثورة السورية) منذ ثلاثة عشر عاماً واستطاعت إلحاق الهزيمة بإيران، وإغلاق طريق سوريا على حزب الله، وأبعدت روسيا، ترى أن (بيان

العقبة) عبّر عن تناقض بين رؤيتها والمجتمعين من الدول العربية لإعادة فرض القرار ٢٢٥٤ كخارطة طريق للانتقال السياسي في سوريا، خوفاً من فرض أجندتها الخاصة بخصوص مستقبل سوريا.

تري تركيا أن (الجولاني/الشرع) عندما وافق على ما حملة المبعوث الأممي إلى سوريا (بيدرسون)، فهو عبّر عن ضرورة بناء المرحلة السياسية الانتقالية، لكنه اعتبر أن التطورات السياسية الأخيرة تفرض الحاجة إلى تحديث القرار ليوكب الواقع السياسي الجديد. وهو توافق مع (بيدرسون) على أهمية التعاون السريع والفعال لمعالجة قضايا السوريين، وضرورة التركيز على وحدة أراضي سوريا، وإعادة الإعمار، وتحقيق التنمية الاقتصادية.

أما الرأي السوري الآخر الذي أعلن أن القرار الدولي ٢٢٥٤ لا يزال يمثل الإطار الأمثل للوصول إلى تحقيق أهداف الثورة، يُظهر أن التباعد في المواقف ليس فقط بين طروحات العقبة وبين (هيئة تحرير الشام) حول موقع ودور القرار الأممي المعلن قبل تسع سنوات، بل إن التباعد هو بين السوريين أنفسهم كما يبدو بشأن قبول القرار الأممي كخارطة طريق سياسية يُبنى عليها في الانتقال السياسي.

كان هناك تجاهلٌ عربي في قمة العقبة بما يتصل بسياسات ومواقف (قوات سوريا الديمقراطية) المدعومة أمريكياً، التي ما زالت تسيطر على جزء كبير من الأراضي السورية حيث الزراعة والطاقة. في الوقت الذي يطالبون فيه (هيئة

تحرير الشام) بترجمة أقوالها إلى أفعال في ما يتعلق بإدارة عمليات التحوّل الانتقالي وتحقيق أوسع مشاركة سورية. بالنسبة إلى تركيا أهداف اجتماع العقبة على النحو العاجل كان من أجل الاستفادة من ضعف وتراجع الدورين الروسي والإيراني في سوريا. بينما بالنسبة للآخرين هو تخوف البعض في سوريا من احتمال فرض وصاية تركية على السوريين، إلا أنها تجزم أن وجود اللاعب العربي والتركي والغربي حول طاولة واحدة هو إنجازٌ مهم.

مُسْتَقْبَلُ الْعَلَاقَاتِ التُّرْكِيَّةِ الْإِيرَانِيَّةِ

اتهمت إيران (إسرائيل) والولايات المتحدة على لسان المرشد الأعلى (السيد علي خامنئي) بالعمل على إسقاط النظام السوري الذي اتهم تركيا -دون أن يسميها- وكانت تقارير الصحف الإيرانية شديدة اللهجة ضد تركيا، لا شك أنّ ما جرى أدى إلى نكسة إستراتيجية تعرضت لها إيران، لم تكن كل الجهود التي بذلتها إيران طيلة ثلاثة عشر عامًا كافية لمنع انهيار النظام السوري السريع في ٨ كانون الأول، لأسباب عديدة وأهمها: تركيبة النظام وتكلسه والفساد المستشري في مفاصله الأساسية وعدم قدرته على الإصلاح في ظل حصار اقتصادي خانق، وإلقاء المسؤولية على طهران، وقد اعترف (السيد علي خامنئي) بأنّ إيران واجهت ممانعةً من النظام السوري لمساعدته بالطرق الصحيحة، وبشكلٍ متوازٍ، أظهرت الفصائل العراقية -التي لعبت دوراً

مهماً في الحرب الدائرة- بعدم الرغبة في الانخراط في حرب لا تريد القوات المسلحة السورية الانخراط فيها.

تاريخ العلاقات التركية - الإيرانية يشير للكيفية التي قد تتشكل بها العلاقات بين البلدين بعد سقوط النظام السوري، حيث لا يُتوقع أن تصل العلاقات التركية - الإيرانية إلى حد القطيعة. لكن يمكن القول إن المنافسة التاريخية بينهما ستزداد حدة. يمكن أن نشهد في المرحلة المقبلة الضغط على أنقرة، خصوصاً في العراق، لكن العلاقات بين تركيا وإيران تتجاوز مجرد علاقات حُسن الجوار، فمن غير المتوقع أن تتبنى إيران سياسةً خارجيةً تضعها في مواجهة واضحة مع تركيا، رغم أن المنافسة قد تحدث. حتى في سوريا فيما بعد.

وكانت وزارة الخارجية الإيرانية قد أعطت إشارات إيجابية تجاه تركيا والإدارة الجديدة في سوريا، فلدى الدولتان تواصل نشط سيّما مع وزارة الخارجية التركية بخصوص الشأن السوري. ومن المتوقع أن تزداد حدة المنافسة القديمة بين تركيا وإيران في المستقبل. ومع ذلك، يُرجح أن تظل هذه المنافسة متوازنة، دون أن تؤثر سلباً على العلاقات الاقتصادية بين البلدين. ومع تولي (دونالد ترامب) الرئاسة وتساعد العقوبات الاقتصادية على إيران، يُتوقع أن تفضّل إيران التعامل مع تركيا كداعم دبلوماسي ضد العقوبات بدلاً من رؤيتها كخصم. حيث إن تركيا لم تدعم أبداً إدخال الاقتصاد الإيراني

في أزمات خانقة، وفضلت الحفاظ على استقرار المنطقة. وبالتالي، قد ترى إيران في تركيا شريكاً يمكنها الاعتماد عليه للتخفيف من وطأة العقوبات في عهد (ترامب) الذي يكن العداء لها. ورغم استبعاد إيران عن محادثات بشأن سوريا يبقى أنَّ استقرار المنطقة يتطلب مشاركتها لأسباب تتعلق بأمن مستقبل سوريا.

